

Distr.: General
23 August 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة
جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

- ١- أنشأت الحكومة الوطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة فرقة عمل وأمرت وزارة الخارجية أن تضطلع بدور ريادي في إعداد تقرير وطني خاص بالاستعراض الدوري الشامل يتعلق بولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتتألف فرقة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل من ممثلين لوزارة العدل ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم، ومكتب المحفوظات الوطنية وحفظ الآثار الثقافية والتاريخية، ومكتب الرئيس، وتحظى هذه الفرقة بدعم من مكتب الإحصاءات والميزانية والمساعدة الإنمائية الخارجية وإدارة اتفاق الارتباط الحر.
- ٢- وكان من الضروري، لإعداد التقرير، إجراء مشاورات مع مختلف الوكالات الوطنية، وحكومات الولايات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المدنية في البلد.
- ٣- وقد واجهت العملية التشاورية تحديات تعزى، في المقام الأول، إلى عقبات مالية شديدة. وهناك عقبة أخرى تتمثل في التوزيع الجغرافي لميكرونيزيا، فالجزر في ولايات ميكرونيزيا الموحدة موزعة على محيط شاسع، وهو ما يجعل السفر في البلد مكلفاً ومستهلكاً للوقت ويتيح فرصاً غير مثالية لعمليات التفاعل بين الحكومة والجهات صاحبة المصلحة التابعة لها.
- ٤- وعند تحرير هذا التقرير، نظرت فرقة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل في الالتزامات القانونية لولايات ميكرونيزيا الموحدة في إطار الصكوك القانونية السارية، وداستير الحكومة الوطنية وحكومات الولايات، والتشريعات السائدة، والسوابق القضائية التي وضعتها المحاكم، والسياسات والتوجيهات الإدارية.

ثانياً - معلومات أساسية

- ٥- تتألف ولايات ميكرونيزيا الموحدة من ٦٠٧ جزر تمتد على ما يقرب من مليون ميل مربع غربي المحيط الهادئ. وتعرف ولاياتها الجزرية الرئيسية الأربع باسم شوك وبوهنباي وياب وكوسراي. وتبلغ المساحة الكلية لأراضيها ٢٧١ ميلاً مربعاً مضافاً إليها منطقة البحيرات التي تبلغ مساحتها ٢ ٧٧٦ ميلاً مربعاً. وتختلف جزرها ما بين جزر واسعة وجبلية عالية ذات منشأ بركاني وأخرى مرجانية صغيرة. وتؤكد ولايات ميكرونيزيا الموحدة حقوقها السيادية على جرفها القاري الواسع.
- ٦- واستناداً إلى تعداد عام ٢٠٠٠^(١)، فإن مجموع سكان ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو ١٠٧ ٠٠٨ نسمة، ويبلغ معدل نموها السنوي نحو ٠,٢٦ في المائة. وتستأثر جزيرة

¹ Census for 2010 is ongoing.

شوك، وهي أكبر الولايات الجزرية، بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع السكان، تليها جزيرة بوهناي حيث تعيش عليها نسبة ٣٢ في المائة من مجموع السكان ثم ياب بنسبة ١١ في المائة وكوسراي وهي أصغر الجزر وتعيش عليها نسبة ٧ في المائة من مجموع السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة نحو ٣٩٥ شخصاً لكل ميل مربع. ويبلغ العمر المتوقع للذكور ٦٦,٦ عاماً في حين يبلغ ٦٧,٥ عاماً للإناث. وسكان ولايات ميكرونيزيا الموحدة هم من بين فئة الأصغر سناً في منطقة المحيط الهادئ، وتتراوح أعمار ما يزيد عن ٥٠ في المائة من السكان بين سن صفر و ٢١ عاماً. والبروتستانتية والكاثوليكية هما الديانتان الرئيسيتان. واللغة الإنكليزية هي أكثر اللغات المتحدث بها شيوياً والمستخدم في الإجراءات الحكومية.

٧- وولايات ميكرونيزيا الموحدة هي دولة اتحادية ديمقراطية. وهناك ثلاثة مستويات للحكم تدرج ما بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات وحكومات البلديات. وللحكومة الوطنية هيئة تشريعية تتكون من مجلس واحد (كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة). ويضم الكونغرس ١٤ عضواً ينتخب ٤ أعضاء منهم على أساس المساواة بين الولايات. ويُنتخب بقية الأعضاء من الدوائر الانتخابية الموزعة بين الولايات على أساس عدد السكان. ويختار الكونغرس رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ونائب الرئيس من بين أعضائه. والأعضاء العامون الأربعة في الكونغرس، هم وحدهم المؤهلون لتولي الرئاسة. وتتألف المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة من كبير القضاة ومستشارين قضائيين لا يزيد عددهم عن خمسة.

٨- وتجري العملية الانتخابية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفقاً للمبادئ الديمقراطية. ويقتضي قانون الانتخابات المنقح الوطني الصادر في عام ٢٠٠٥ والمقنن تحت العنوان ٩ من مدونة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تجرى الانتخابات الوطنية بالاقتراع السري.

٩- وقد سارت الانتخابات الوطنية السابقة التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٩ عموماً بصورة سلمية ومنظمة وديمقراطية. وأنشئت مراكز اقتراع عادية في جميع أنحاء الولايات الأربع في ولايات ميكرونيزيا الموحدة حيث كانت هناك مراكز اقتراع معينة للناخبين المسجلين يمكن أن يدلوا فيها بأصواتهم. وأنشئت مراكز اقتراع خاصة في غوام وهونولولو لاستيعاب الناخبين الذين يحق لهم التصويت المقيمين في هاتين المنطقتين. ويبدلي الناخبون المقيمون في مناطق أخرى خارج ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأصواتهم عن طريق تصويت غياي بالبريد. وسارت العملية الانتخابية على نحو يتسم بالشفافية وكانت مفتوحة أمام مراقبين دوليين. وفي إطار تحسين النظام الانتخابي، تضرع ولايات ميكرونيزيا الموحدة بحملات وأنشطة توعية ترمي إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين.

١٠- وأصبحت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بلداً مستقلاً في عام ١٩٨٦، في أعقاب إنهاء اتفاق الوصاية بين الولايات المتحدة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة. وبعد أن نالت ولايات

ميكرونيزيا الموحدة استقلالها أبرمت اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وبموجب هذا الاتفاق يكون لحكومة الولايات المتحدة حق الدفاع العسكري من أراضي ولايات ميكرونيزيا الموحدة وعليها تقديم المساعدة المالية إلى ميكرونيزيا. وقد أبرم الاتفاق الأصلي في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٣. وعدلت الأحكام الاقتصادية الواردة في الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لتبقى سارية المفعول حتى عام ٢٠٢٣.

١١- ودستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو القانون الأعلى للبلد. ويحدد الدستور سلطات الحكومة الوطنية وسلطات حكومات الولايات الأربع. وعلى النحو الذي يعرفه الدستور، فإن السلطة الوطنية هي سلطة مفوضة صراحة للحكومة الوطنية ولها صبغة وطنية بلا منازع تتجاوز نطاق سلطة الولاية. وكل سلطة غير مفوضة صراحة للحكومة الوطنية وغير محظورة على الولايات هي سلطة الولايات^(٢). ومن بين السلطات المفوضة حصراً للحكومة الوطنية ترد سلطات تولي الشؤون الخارجية، والتجارة بين الدول والتجارة الخارجية، والهجرة، والأعمال المصرفية والتأمين.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الحقوق المدنية والدستورية

١٢- حقوق الإنسان هي الحقوق التي يتمتع بها جميع الأشخاص ليحيوا حياة حرة وكرامة. وهذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتصرف وتخضع للتشريعات الوطنية.

١٣- وقد قبلت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات التي تكون طرفاً فيها كما يتجلى في مختلف الصكوك القانونية المحلية، بما في ذلك الدستور الوطني والأنظمة الوطنية.

١٤- ويكفل دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، وتقديم العرائض، والاستقلالية الدينية، والممارسة الحرة للدين. ويعترف الدستور صراحة بالحق في التعليم والرعاية الصحية والخدمات القانونية. وترد في دساتير الولايات أيضاً حقوق مماثلة مكفولة للأفراد.

١٥- وتحظر عقوبة الإعدام في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

² Sections 1 and 2, article VIII.

١٦- وبموجب شرط التوجيه القضائي في دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة، يجب على قرارات المحاكم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تكون متوائمة مع الدستور وأعراف وتقاليد ميكرونيزيا والتوزيع الاجتماعي والجغرافي لميكرونيزيا. المادة الحادية عشرة، الفرع ١١ من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

١٧- وتنص دساتير الولايات الأربع بصورة موحدة على إعلان دستوري للحقوق، بما في ذلك الحق في حرية الكلام، وعدم الحرمان من الحياة، والحرية والملكية دون إجراءات قانونية واجبة، والحق في عدم التمييز. وتشمل الحقوق الأخرى الحق في عدم التعرض للتفتيش دون مبرر، والحجز وانتهاك الخصوصية، وعدم التعرض للاسترقاق والعبودية القسرية، وتقييد حركة المقيمين، والسجن في حالة عدم الوفاء بالديون.

باء - حقوق المتهمين

١٨- يعتبر أي شخص متهم بجرمة بريئاً حتى تثبت إدانته كمدنّب بجرمة. بما لا يدع مجالاً للشك. ويُمنح الشخص الذي توجه إليه تهمة الإحرام الحق في محاكمة عامة سريعة وفي أن يكون على علم بطبيعة الاتهام وتعيين محام للدفاع عنه وفي مواجهة الشهود وإجبار الشهود على الحضور. المادة الرابعة الفرع ٦، دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

١٩- ويتمتع الشخص الذي توجه إليه تهمة الإحرام بحقوقه في عدم تجريم نفسه وعدم محاكمته مرتين على نفس الجرم. ويحظر الإفراط في الكفالة والغرامات وفرض العقوبات القاسية وغير العادية.

٢٠- وتوفّر الحكومة الوطنية الخدمات القانونية مجاناً للمتهمين بارتكاب جريمة عن طريق مكتب المحامي العام الوطني الذي لديه فروع في الولايات الأربع.

جيم - الإجراءات القانونية الواجبة

٢١- يكفل دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة الحق في الإجراءات القانونية الواجبة قبل أن يجرم شخص من حياته أو من حريته أو من ممتلكاته. وتقتضي السوابق القضائية السائدة إجراءات قانونية واجبة من الناحيتين الموضوعية والإجرائية على السواء. وتحظر الإجراءات القانونية الواجبة من الناحية الموضوعية الأنظمة القانونية الغامضة التي لا يمكن بالضرورة للأشخاص ذوي القدرات الذهنية العادية تفسير معناها إلا بالتخمين ولا يجمع الكل على مدى تطبيقها. ولايات ميكرونيزيا الموحدة ضد نوتسا، ((Truk.1983) 299 (FSM Intrm. 1)). وتعني الإجراءات القانونية الواجبة الحق في جلسات استماع وتطالب المحكّمين بالتراهة. سولدان ضد ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ((Pon. 1983) 299 (FSM Intrm. 1)). (II)

٢٢- وتقتضي الإجراءات القانونية الواجبة أيضاً نشر أنظمة التنفيذ المقترحة نشرًا علنيًا مسبقاً وذلك لدعوة الجمهور إلى إبداء تعليقاته قبل أن تدخل أي أنظمة حيز النفاذ. قانون الإجراءات الإدارية لولايات ميكرونيزيا الموحدة، العنوان ١٧، مدونة ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

دال - المساواة في الحماية/حظر التمييز

٢٣- ينص دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة على أنه لا يجوز إنكار المساواة في الحماية أمام القانون أو المساس بها على أساس الجنس أو العرق أو النسب أو المنشأ القومي أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. المادة الرابعة، الفرع ٤، دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد طبقت المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة باستمرار معايير مراجعة تسري على الإجراءات الحكومية التي تؤثر في حكم عدم التمييز الوارد في الدستور. وتراعى هذه المعايير الضمان الصريح لعدم التمييز و صون الحقوق الممنوحة للأشخاص بموجب الدستور^(٣).

هاء - اللجوء إلى المحاكم

٢٤- لكل شخص حرية التماس الإجراءات وسبل الانتصاف القضائية للتعويض عما لحق به من ضرر ولإعمال حقه. ولا تفرض المحاكم في الوقت الحالي رسوماً قضائية في أي نوع من القضايا، باستثناء رسم كفالة ينطبق على أنواع إصناف معينة، مثل طلب أمر جزري مؤقت.

٢٥- وتقوم الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون بمعالجة القضايا الجنائية والتحقيق فيها على مستويي الحكومة الوطنية وحكومات الولايات وذلك قبل عرضها على المحكمة على أن يخضع ذلك لعملية توزيع الصلاحيات التي ينص عليها دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة فيما بين مستويي الحكومة.

٢٦- وأدى إنشاء مكاتب للمحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى تيسير اللجوء إلى المحاكم وتسريع البت في القضايا في جميع الولايات الأربع. وإضافة إلى ذلك، توجد لدى كل ولاية محكمة عليا لمعالجة القضايا التي تدخل في اختصاص الولاية.

³ The Supreme Court interprets that the constitutional guarantees of equal protection apply if the discrimination is based on the individual's membership in one of the classes enumerated, or if the discrimination affects a fundamental right. The law is then subject to a strict scrutiny review, under which it will be upheld only if the government can demonstrate that the classification upon which that law is based bears a close rational relationship to some compelling governmental interest. But if the law does not concern an enumerated class or a fundamental right, the question becomes whether the classification is rationally related to a legitimate governmental purpose. FSM Social Security Admin. v. Weilbacher, 7 FSM Intrm. 137, (Pon. 1995).

واو - الخدمات القانونية

٢٧- تتاح الخدمات القانونية بفضل شركات قانونية خاصة توجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، يملك معظمها محامون مغتربون. وفيما يتعلق بالقضايا الجنائية، تقدم المساعدة القانونية مجاناً إلى المتهمين بارتكاب جريمة كمسألة حق دستوري. وتقدم الحكومة الوطنية أيضاً إعانة سنوية في إطار الميزانية إلى شركات قانونية تتولى مجاناً قضايا مدنية بالنيابة عن أشخاص ليس بإمكانهم تعيين محام خاص.

٢٨- ولتعزيز تيسر المزيد من المهنيين القانونيين، تشجع الحكومة الوطنية الشعب من خلال مساعدة بالمنح الدراسية على متابعة دراسة القانون إما في كليات القانون في الخارج أو من خلال برنامج دورات تدريبية لحماية الدفاع متاح في كلية ميكرونيزيا، بولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهو برنامج يلبي احتياجات الطلاب المهتمين في مجال القانون الذين ليس لديهم إمكانيات للالتحاق بأي كلية حقوق. وسيكون المتخرجون من برنامج محامي الدفاع مؤهلين للتقدم إلى امتحان المحامين الذي تديره المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٢٩- ويمكن الحصول على خدمات المحامين من خارج الجزيرة أيضاً لأغراض معالجة قضايا محاكم ولايات ميكرونيزيا الموحدة - شرط الحصول على إذن من المحكمة وعادة ما تمنح المحكمة هذا الإذن على أساس كل حالة على حدة.

زاي - الحماية القانونية والفقهية للحقوق المدنية

٣٠- تعطي القوانين الوطنية معنى للغة الواسعة لأحكام حماية القوانين المدنية الواردة في دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة وتطبيقها.

٣١- ولضمان احترام الحقوق المدنية المكفولة، يُجرّم الشخص بمقتضى القانون الوطني، إذا حرم عمداً شخصاً آخر من ممارسته الحرة لحقه أو تمتعه بأي حق أو امتياز أو حصانة يكفلها الدستور أو قوانين ولايات ميكرونيزيا الموحدة أو ألحق به ضرراً أو اضطهده أو هده أو قام بترهيبه في إطار الممارسة الحرة أو التمتع بهذا الحق أو الامتياز أو الحصانة أو من جراء الممارسة الحرة لهذه الحقوق أو الامتيازات أو الحصانات أو التمتع بها. الفصل ٧ العنوان ١١، مدونة ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبمقتضى السوابق القضائية المرعية، يتضمن تعبير "الشخص" الهيئات الحكومية. *بليه ضد بانويلو* (5 FSM Intrm. 204 (Pon. 1991)).

٣٢- ولمواصلة تعزيز إنفاذ الحقوق المدنية والحيلولة دون حدوث انتهاكات لهذه الحقوق، يجيز القانون الوطني للمحاكم فرض جزاءات على الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات الحقوق المدنية. وقد تشمل الجزاءات النقدية دفع رسوم المحامي إلى الطرف الفائز في قضايا محددة. ولا تصلح الحصانة السيادية كدفاع قانوني في دعوى تتعلق بانتهاك الحقوق المدنية.

٣٣- وتتخذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة خطوات ضرورية لضمان الامتثال للحقوق المدنية والحيلولة دون حدوث انتهاك لهذه الحقوق لكن الانتهاكات تحدث من وقت لآخر. ولهذا الغرض تؤدي المحاكم دوراً هاماً للغاية في توفير سبل انتصاف لضحايا الحقوق المدنية. فقد أيدت المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة حقوق الضحايا في قضايا عديدة^(٤).

٣٤- ومواصلة إعطاء معنى للحقوق التي يكفلها الدستور، تجيز المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة حجز الأموال المودعة لدى الحكومة الوطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة باسم حكومات الولايات من أجل تسديد مبالغ في إطار قرار المحكمة الصادر بشأن قضايا مدنية ثبت أن حكومات الولايات مسؤولة فيها عن الأضرار^(٥).

٣٥- ويُعزّز إنفاذ حماية الحقوق المدنية من خلال التعاون والتنسيق بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات بإبرام اتفاقات مشتركة لإنفاذ القانون. وهذه الاتفاقات تؤدي دوراً في الكشف عن الجرائم الوطنية ومنعها والقبض على مرتكبي الجرائم واحتجازهم وفي متابعة التحقيقات الجنائية.

٣٦- ولزيادة قدرات المكلفين بإنفاذ القانون، أنشأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أكاديمية للشرطة يتلقى فيها ضباط الشرطة على المستويين الوطني ومستوى الولايات التدريب لمعرفة طريقة أدائهم لواجباتهم ومسؤولياتهم كأشخاص مكلفين بإنفاذ القانون بما يتسق مع القوانين والحقوق المدنية. وقد تخرجت من الأكاديمية دفعات عديدة على مر السنوات.

حاء - حماية الممتلكات والحقوق الاقتصادية

٣٧- تلتزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً بحماية حقوق المواطنين وغير المواطنين على السواء في مجال التجارة. وقد أيدت المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة حق غير المواطنين في الحصول على تعويض مدني لقاء الإضرار بأعمالهم التجارية الناتج عن إجراء

⁴ In Tolenoa v. Alokoa, 2 FSM Intrm. 247 (1986), the court ruled that actions of a police officer in punishing and humiliating him constituted violation of the prisoner's constitutional rights to be free from cruel and unusual punishment and his due process rights. The court also found liable a municipal government that employed untrained persons as police officers. See, Moses v. Municipality of Polle, 2 FSM Intrm. 270 (Truk 1986); Alaphen v. Municipality of Moen, 2 FSM Intrm. 279 (1986). Recent cases where the court accorded redress to victims included a detainee who was subjected to excessive force while in detention (Herman v. Municipality of Patta, 12 FSM Intrm. 130 (Chuuk 2003)); and a person placed under continued detention without any formal charges being filed against him in court (Warren v. Pohnpei State Dep't of Public Safety, 13 FSM Intrm. 154 (Pon. 1995)).

⁵ Refusal by a state legislature to appropriate money in payment of a court judgment in civil rights action cannot be used as excuse from satisfaction of the judgment. Chuuk v. Davis, 13 FSM Intrm. 178 (App. 2005).

معين للولاية يحظره القانون الوطني. انظر آ. هـ. ب. ف. (AHPW) ضد ولايات ميكرونيزيا الموحدة (12 FSM Intrm. 554 (pon. 2004)).

٣٨ - وإضافة إلى ذلك وفي ضوء الحماية حسب الإجراءات القانونية الواجبة الواردة في الدستور لا يمكن أن تستولي الحكومة على ملكية خاصة لأغراض عامة دون دفع تعويض عادل.

طاء - التعليم

٣٩ - تؤكد ولايات ميكرونيزيا الموحدة أهمية التعليم كعنصر أساسي للكرامة الإنسانية والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

٤٠ - وتتولى الحكومة الوطنية وحكومات الولايات مسؤولية مشتركة عن تقديم الخدمات التعليمية. وتضطلع الحكومة الوطنية بولاية تحديد المعايير التعليمية، وطريقة أداء التقييم، والتنسيق والمساعدة التقنية وتعمل كوكالة تنسيق لتلقي المساعدة التعليمية الأجنبية وتوزيعها على الولايات. ومن جهة أخرى تكون حكومات الولايات مسؤولة عن إدارة المدارس وتعيين مدرسين والإشراف عليهم.

٤١ - والتعليم الابتدائي (الصفوف ١ إلى ٨) إلزامي للأطفال من سن ٦ إلى ١٣ عاماً في حين أن التعليم الثانوي (الصفوف ٩-١٢) ليس إلزامياً للأطفال من ١٤ إلى ١٧ عاماً. وقد قاربت ولايات ميكرونيزيا الموحدة المعدل العالمي للالتحاق بالمدسة في المرحلة الابتدائية حيث بلغ فيها معدل الالتحاق الإجمالي والصافي ما يزيد عن ٩٠ في المائة^(٦).

٤٢ - واستناداً إلى تعداد عام ٢٠٠٠، يتجاوز معدل محو الأمية^(٧) نسبة ٩٠ في المائة وهذا المعدل هو أعلى قليلاً بين الإناث منه بين الذكور.

٤٣ - والتعليم الثانوي مجاني في جميع المدارس الثانوية العامة. وتقدم الحكومة الوطنية إعانة إلى المدارس الثانوية الخاصة لتشجيعها على مواصلة دورها في تقديم التعليم الأساسي إلى الأطفال.

٤٤ - وتتاح برامج المنح الدراسية على مستويي الحكومة الوطنية وحكومات الولايات على السواء، وإن كانت تخضع في الوقت الحاضر لقيود مالية شديدة. وقد أصدر الكونغرس

⁶ According to 2000 Census data, gross enrolment ratio was 92.3 per cent (91.7 per cent male and 92.9 per cent female) at primary school. Net enrolment ratio was 96 per cent in 2009. At the high school level, gross enrolment ratio was 72.3 per cent (68.1 per cent male and 76.7 per cent female) while net enrolment ratio showed a figure of 69 per cent. Data available suggest that there is no systematic discrimination against girls in education.

⁷ Literacy is defined as ability to read and write, with understanding, a simple statement of everyday life.

مؤخراً برنامجاً وطنياً لمنح الاستحقاق^(٨) من أجل تمويل الدراسات الجامعية للطلاب المتفوقين الذين أتموا المرحلة الثانوية.

٤٥ - وباستخدام التمويل المتاح في إطار الاتفاق، يجري تشييد المزيد من المباني المدرسية العامة وذلك لتحسين تقديم خدمات التعليم إلى الشعب وتكملة الصفوف المحدودة والسبني التحتية الأساسية. وبالقدر الذي تسمح به الموارد المحدودة، تقدم إلى الطلاب أيضاً مواد تربوية وكتب مدرسية ومختبرات محدثة. وترى الحكومة أن التعليم هو قطاع واحد فقط من القطاعات ذات الأولوية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، لكنها تدرك أن الاحتياجات المتعلقة بخدمات التعليم لا يمكن التصدي لها بالكامل من خلال المستوى الحالي للدخل بصرف النظر عن الاعتمادات المالية المخصصة في الاتفاق بصيغته المعدلة.

ياء - الأطفال

٤٦ - يوجد تعريف موحد للطفل بموجب قوانين ولايات بوهنباي وشوك وكوسراي وياب، فهو شخص دون سن ١٨ عاماً. ومع ذلك، فيما يخص ولاية ياب فإن تعبير الطفل قد يحمل أحياناً معاني مختلفة تبعاً لاستخدام التعبير. وعلى سبيل المثال، في دعوى تتعلق بحالة قتل خطأ وقعت ضحيتها فتاة تبلغ من العمر ١٩ عاماً كانت تعيش في كنف أهلها وقت وفاتها، فقد قضت المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب أعراف ولاية ياب باعتبار فتاة تبلغ من العمر ١٩ عاماً على أنها طفلة. ليروو ضد ولايات ميكرونيزيا الموحدة، (4 FSM Intrm. 250 (Yap 1990)).

٤٧ - وانضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى اتفاقية حقوق الطفل في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣. ووقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وستستكمل في القريب العاجل عملية التصديق على البروتوكولين الاختياريين على المستوى المحلي.

٤٨ - وتفي ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل من خلال عدة تشريعات وطنية وتشريعات للولايات. وتلزم قوانين الولايات فيما يخص بوهنباي وكوسراي وشوك الشخص الذي يفحص طفلاً أو يعنى به أو يدرسه أو يتعامل معه وتكون لديه أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الطفل يعاني من أذى بالغ بإبلاغ الشرطة بما تعرض له الطفل على وجه السرعة. ويمنح القانون حصانة مدنية وجنائية للشخص الذي بلغ عن ذلك. ويمثل انتهاك واجب الإبلاغ جريمة. وإضافة إلى ذلك انتهجت ولاية بوهنباي سياسات عدم

⁸ Public Law No. 16-37, June 29, 2010.

الإفلات من العقاب في قضايا جنائية تنطوي على ضحايا من القصر. وعملاً بهذه السياسة فإن التهم الجنائية ترفع أمام المحاكم عندما تكون الضحية المعنية قاصراً.

٤٩- ويحظر بيع السجائر ومنتجات التبغ للقصر. وفي حالة ولاية ياب، فإن هذا الحظر ينطبق على الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٧ عاماً وما دون. وفي ولاية بوهنباي، فإن كل شخص يملك آلة بيع بقطع نقدية أو يشغلها أو يتحكم فيها أو أجهزة توزيع أخرى توزع أي منتجات للتبغ بصورة ميكانيكية أو إلكترونية فهو ملزم بوضع هذه الأجهزة باستمرار وفي جميع الأوقات تحت الإشراف والمراقبة الماديين لضمان عدم استخدامها من قبل قاصر. ويحظر قانون ولاية كوسراي تحديداً بيع السجائر بالوحدات.

٥٠- ويحظر استهلاك قاصر للمشروبات الكحولية وبيعها له بموجب قانون الولايات. وفيما يخص ولايتي كوسراي وبوهنباي فإن بيع المشروبات الكحولية إلى أشخاص دون سن ٢١ عاماً محظور.

٥١- وبموجب قانون ولاية بوهنباي فإن القصر الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ و١٦ عاماً ولا يواظبون على المدرسة، أو عادة ما يغيبون عنها يعتبرون متغييبين ويتعرضون للعقاب القانوني. والآباء أو الأوصياء أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن قاصر في سن الالتحاق الإلزامي بالمدرسة أو المعنيون برعايته، يتحملون مسؤولية التأكد من أن القاصر مسجل في المدرسة. وفي ولاية شوك، فإن أي شخص يتبين أنه يشجع على جنوح طفل أو يتسبب به أو يسهم فيه، تصدر المحكمة أمراً بحقه، بعد جلسة استماع في هذا الشأن، للقيام بفعل محدد يدخل في نطاق واجب تجاه الطفل، وقد يكون عدم أداء هذا الفعل على النحو الذي قضت به المحكمة أساساً لبدء إجراءات انتهاك حرمة المحكمة.

٥٢- ويحظر قانون ولاية بوهنباي على أي من الأحداث أن يشارك في أي شكل من أشكال القمار، مثل النرد ولعب الورق والبياردو إذا كان الرهان فيها على الأموال أو الممتلكات. وتفرض عقوبة على أي شخص يثبت أنه يشجع أو يحرض أحد الأحداث على انتهاك هذا الحظر أو يسمح له به. وفي ولاية كوسراي، يعتبر رهان القاصر جنحة. وفي ولايتي شوك وياب، يحظر القانون القمار بجميع أشكاله إلا للأعمال الخيرية أو لأغراض تعليمية أو لأغراض العمليات العامة لجمع الأموال.

٥٣- وتمنح الإجراءات القضائية معاملة خاصة للقصر من حيث إن الإجراءات المطبقة تصبح مرنة عندما يكون المتهم بارتكاب الجريمة قاصراً. وتستند الإجراءات التي ستطبق إلى ممارسات مقبولة من محاكم الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يشكل الحكم على شخص بأنه طفل جانح إدانة جنائية بموجب قانون الولايات. وإذا حكم على طفل بأنه جانح فإنه يحتجز في مكان وفي ظل ظروف ولفترة ترى المحكمة بأنها تراعي المصالح الفضلى للطفل.

كاف - المرأة

٥٤ - انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مع تحفظ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢^(٩). وفي إطار تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المستوى المحلي، صدر قانون في ولاية بوهنباي ينص على إنشاء محكمة أسرية للولايات تفصل في قضايا العنف المتري. ولا تزال تشريعات الولاية الخاصة بالمرأة لم تدخل حيز النفاذ بعد. بيد أن عدم التمييز ضد المرأة مكفول في دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفي دساتير الولايات الأربع كون الدستور ينص صراحة على عدم إنكار المساواة في التمتع بحماية القانون أو المساس بها على أساس الجنس.

٥٥ - وقد بذلت ولايات ميكرونيزيا الموحدة قصارها لإيجاد حل لمسألة التحفظات على النحو المبين في تصديقها على الاتفاقية. وعلج التحفظ جزئياً بصدور القانون العام رقم ١٦-١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي يجيز منح إجازة أمومة مدفوعة للنساء الموظفات في الحكومة الوطنية. وتعمل الحكومة الوطنية عن كثب مع الولايات الأربع من أجل التحفظين الآخرين، فيما يتعلق بالمواد ٢(و)، ٥، ١٦، والمادة ٢٩، الفقرة ١.

٥٦ - وتظهر بيانات ولايات ميكرونيزيا الموحدة المساواة في الالتحاق بالمدرسة بين الذكور والإناث، وقد ارتفعت نسبة البنات إلى البنين في المدارس الابتدائية من ٠,٩٢ إلى ٠,٩٤ في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠^(١٠). وفي التعليم الثانوي بلغ هذان الرقمان ٠,٩٨ و ١,٠٥ على التوالي. وتظهر المؤشرات فيما يخص التعليم العالي معدل ٠,٧٠ في عام ١٩٩٤ و ١,٠٧ في عام ٢٠٠٠. وبلغ معدل محو الأمية (فئة الأعمار من ١٥ إلى ١٩ عاماً) ٩٦,٤ في المائة للإناث في حين أنه بلغ ٩٤,٥ في المائة للذكور. وبلغ معدل محو الأمية في عام ٢٠٠٠ لفئة الأعمار من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً ٩٥,٦ في المائة للإناث و ٩٣,٩ في المائة للذكور. وفيما يخص فئة الأعمار من ١٥ إلى ٢٤ عاماً، بلغ معدل محو الأمية كنسبة الإناث إلى الذكور ٩٦ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠٠^(١١). وقد ساعدت سياسات التعليم الإلزامي التي تتبعها ولايات ميكرونيزيا الموحدة في التحاق الإناث بالمدرسة^(١٢).

⁹ FSM expressed reservation in that it is not at present in a position to take measures either required by Article 11(1)(d) of the Convention to enact comparable worth legislation, or by Article 11(2)(b) to enact maternity leave with pay or with comparable social benefits throughout the Nation. Reservation not to apply the provision of Articles 2 (f), 5, and 16 is further expressed. FSM considers itself not bound by Article 29 (1).

¹⁰ 2000 Census data.

¹¹ *Ibid.*

¹² Historically there has been gender bias against women in education in the FSM with literacy rate being lower for women than for men. However, by 2000, the trend has been reversed and indicative figures show women under 30 with higher literacy rate than men.

٥٧- وعلى الصعيد الاقتصادي لا يزال هناك مجال للنساء لتحسين مساهمتهن في الناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفض مؤشر نصيب المرأة انخفاضاً طفيفاً في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي من ١٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، على الرغم من أن هذا الانخفاض كان أقل فيما يخص الرجال (انخفضت مشاركتهم من ٣٣,٣ في المائة إلى ٢٩,٤ في المائة على التوالي).

٥٨- وتدعم سياسات ولايات ميكرونيزيا الموحدة تمكين المرأة ومشاركتها في العمليات القيادية والسياسية وصنع القرار. ويمكن تحقيق هذه السياسات من خلال ممارسات وسياسات عدم التمييز وتعبئة الوعي. ويشغل المزيد من النساء مناصب هامة في الحكومة. بيد أن من المتوقع تحقيق استجابة أشمل فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وكانت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومتين الوطنية وحكومة الولايات تقل عن ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

لام - الصحة

٥٩- تدرك ولايات ميكرونيزيا الموحدة حق الشعب في الرعاية الصحية. ويعهد الدستور للحكومة الوطنية باتخاذ كل خطوة معقولة وضرورية لتوفير هذه الخدمة. المادة الثالثة عشرة، الفرع ١، دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٦٠- وتحدد أهداف الدولة المتعلقة بالصحة في خطة التنمية الاستراتيجية، وهي مخطط إنمائي من أجل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية هي الوكالة الرئيسية والرائدة في تناول قضايا الصحة. وتنقسم وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية إلى شعبتين هما: شعبة الصحة وشعبة الشؤون الاجتماعية. وتعالج شعبة الصحة الأهداف الرامية إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وإلى تحديد الأولويات لتعزيز الصحة، والتصدي للمشاكل الصحية الرئيسية، ووضع آلية مالية مستدامة لتوفير الرعاية الصحية وتحسين القدرات ونظام المساءلة.

٦١- ولتحقيق هذه الأهداف، تنفذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة برنامج تحصين لمنع انتشار الأمراض المعدية الرئيسية. ويشترط على الأطفال إكمال التحصين قبل التحاقهم بالمدراس. فمن جهة، تقدم الحكومة خدمات مجانية من أجل هذا البرنامج. ومن جهة أخرى تؤدي حكومات الولايات دوراً لا غنى عنه وتقدم المساعدة في مجال تنفيذ البرامج الصحية في الولاية القضائية في كل منها.

٦٢- وشكل كل من معدلي وفيات الأطفال^(١٣) وتحصينهم مؤشرين حساسين لإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية. ويشير معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة^(١٤) إلى مستوى المعيشة العام، لأن صغار الأطفال معرضون للإصابة بالأمراض المرتبطة بالفقر، وبعدم كفاية فرص الحصول على نوعية جيدة للمياه والصرف الصحي، ولساكن غير لائقة.

٦٣- وتظهر بيانات التعداد الذي جرى في عام ٢٠٠٠ انخفاضاً حاداً في معدل وفيات الأطفال في الفترة ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٦ (فقد انخفضت من ٦٨ في عام ١٩٦٩ إلى ٤٠ في عام ١٩٩٦). وستتيح نتائج تعداد عام ٢٠١٠ وضع تقديرات أدق لمعدل وفيات الأطفال حتى عام ٢٠١٥. وتبين التقديرات فيما يخص ولايات ميكرونيزيا الموحدة على أساس بيانات التعداد نمطاً مماثلاً فيما يخص معدل الوفيات دون سن الخامسة. وقد انخفض هذا المعدل من ٩٥ في عام ١٩٦٩ إلى ٥٢ في عام ١٩٩٦. وانخفضت نسبة الأطفال في سن عامين الذين يكملون جميع اللقاحات من ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٦٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨. وأظهرت البيانات الإدارية انخفاضاً طفيفاً في نسبة الأطفال في سن عامين المحصنين ضد الحصبة (من ٩٣ في المائة إلى ٩١ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨). وتجدر الملاحظة أن هناك صعوبة في الحصول على بيانات واضحة تتعلق بتحصين الأطفال بسبب حركة الأسر إما من الجزر الخارجية إلى الجزر الرئيسية أو إلى الخارج والعكس بالعكس.

٦٤- وتواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة متابعة برامج صحية محددة، وهي مكافحة السرطان والسكري والسل والجذام وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية من هذه الأمراض وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

٦٥- وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فمنذ تشخيص حالة أول شخص من سكان ولايات ميكرونيزيا الموحدة بإصابته بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٩، بلغ مجموع الحالات المبلغ عنها حتى الآن ٣٧ حالة. ويبلغ معدل الانتشار التراكمي (من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٩) ٣٤,٦. وقد حددت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، من خلال خطة التنمية الاستراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، أهدافاً للحيلولة دون استمرار انتشار العدوى، وتفادي وخفض الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنفذ برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالاشتراك مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات

¹³ The infant mortality rate refers to deaths among children under the age of one year per 1,000 live births.

¹⁴ The under-five mortality rate measures infant deaths and deaths among children 1-4 years of age per 1,000 live births.

المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، وأمانة جماعة المحيط الهادئ. وتولى أولوية على المستويين الوطني ومستوى الولايات على السواء للوقاية والتخطيط المجتمعي والإشراف على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز ورعايتهم.

٦٦- والأمراض غير المعدية التي تشمل أمراض القلب والأمراض الدماغية الوعائية والسكري والسرطانات وأمراض انسداد الرئتين المزمنة هي الأسباب الرئيسية للوفاة والاعتلال والإعاقة والإحالة الطبية خارج الجزيرة وتشكل مصدراً لنفقات الرعاية الصحية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومن بين كل ١٠ حالات وفاة تحدث في البلد، هناك ٨ حالات ناجمة عن الإصابة بالأمراض غير المعدية. وقد كشفت دراسات تقييمية أجريت في ولايات بوهنباي في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (بمساعدة منظمة الصحة العالمية) عن توقعات للاعتلال في المستقبل والوفاة السابقة لأوانها في عداد فئة الكبار الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٦٤ عاماً.

٦٧- ووضعت وزارة الصحة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية خطط عمل تنفيذية للحد من مخاطر الاعتلال وحالات الوفاة، بالحد من التدخين في جميع الفئات العمرية من كلا الجنسين (استهدفت الفئات العمرية الشابة) وبتعزيز النظم الغذائية الصحية، وغرس ثقافة ممارسة التمارين الرياضية بانتظام.

ميم - البيئة

٦٨- تدرك ولايات ميكرونيزيا الموحدة التأثير الكبير لأنشطة الإنسان على أوجه الترابط بين جميع عناصر البيئة الطبيعية، ولا سيما تأثير نمو السكان وإعادة توزيعهم والتغير الثقافي واستغلال الموارد وتوسع نطاق التطورات التكنولوجية فضلاً عن أهمية استعادة نوعية البيئة والحفاظ عليها. وفيما يخص دول جزر المحيط الهادئ المنخفضة مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فإن حفظ البيئة أساسي لبقاء الأشخاص ولثقافتهم وطريقة حياتهم وأمنهم الغذائي ونموهم الاقتصادي. ولذلك فإن قانون حماية البيئة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة (العنوان ٢٥، مدونة ولايات ميكرونيزيا الموحدة) يحدد سياسات لولايات ميكرونيزيا الموحدة، تتضمن استخدام جميع السبل والتدابير العملية بطريقة محسوبة من أجل تعزيز الرفاه العام والتشجيع عليه ومن أجل هئية ومواصلة الظروف التي تتيح التعايش المثمر والانسجام بين الإنسان والطبيعة وتلبية احتياجات الجيل الحالي وجيل المستقبل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

٦٩- وفي عام ١٩٩٣ أعد استعراض وطني لاستراتيجية إدارة البيئة (استعراض استراتيجية إدارة البيئة) من أجل إدارة غابات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وشعبها المرجانية، وبيئتها الطبيعية المتنوعة بيولوجياً. وفي عام ١٩٩٢ وقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية التنوع البيولوجي التي صدّق عليها الكونغرس في عام ١٩٩٤. وأثناء مؤتمر القمة الاقتصادي لولايات ميكرونيزيا الموحدة الذي عقد في عام ١٩٩٨، أقرت ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الهدف المتمثل في التنمية المستدامة من خلال تعزيز عملية التخطيط البيئي واستحداث عملية المحاسبة الاقتصادية فيما يخص استنفاد الموارد غير المتجددة وتعزيز التخطيط المجتمعي على أساس المشاركة وإدارة الموارد وصون الثقافات الفريدة والمتنوعة لولايات ميكرونيزيا الموحدة الفريدة وتنميتها وإحيائها.

٧٠- وصدر في عام ١٩٩٥ المرسوم الرئاسي رقم ١٤ الذي ينص على إنشاء هيئة مشتركة بين الوزارات تسمى مجلس إدارة البيئة والتنمية المستدامة. ويتألف المجلس من ممثلين لوحدة مصائد الأسماك والزراعة والسياحة والتنمية المستدامة التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية ووزارة المالية والإدارة ووزارة العدل ووزارة النقل والاتصالات والبنية التحتية. ويشارك في المجلس أيضاً ممثلون لمنظمات غير حكومية هما منظمة حفظ الطبيعة وجمعية بوهنباي لحفظ الطبيعة.

٧١- وأجرى المجلس عملية تشاورية أدت إلى وضع مخطط لإدارة البيئة يُسمى الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وفي أواخر عام ٢٠٠٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي الثالث لولايات ميكرونيزيا الموحدة، زاد تحسين الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، باعتماد خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية التي تُدرج الاعتبارات البيئية في صلب ميزانية التنمية الاقتصادية وتنمية البنية التحتية للبلد.

٧٢- وفي عام ٢٠٠٦، وقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على مبادرة تحدي ميكرونيزيا مع جمهورية جزر مارشال وجمهورية بالاو وغوام وجزر ماريانا الشمالية، وهي مبادرة يتمثل هدفها في الحفاظ فعلياً على ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الموارد القريبة من الساحل و ٢٠ في المائة من الموارد الحرجية على امتداد ميكرونيزيا وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٣- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أعدت الخطة الخمسية لقطاع البيئة التي ترمي إلى إيلاء أولوية للأنشطة التي سيُضطلع بها في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، والتي ستمول بفضل الاتفاق المعدّل. وترتبط أنشطتها المقترحة مباشرةً بخطة التنمية الاستراتيجية الوطنية التي تتضمن بدورها أهدافاً ونتائج وأنشطة محدّدة للاستراتيجية من أجل قطاع البيئة. وقد أشارت دراسة تحليلية سابقة إلى أن معظم الأنشطة المضطلع بها في السنوات الخمس الأخيرة لم تكن مركزة، وبالتالي لم تُسهم بالقدر الكافي في الأهداف الاستراتيجية العامة للقطاع. وتبين الخطة الخمسية المشاريع الواردة في خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية لقطاع البيئة التي يتعين تحديدها حسب الأولوية. وسيُضطلع بهذه المشاريع نتيجة تمويل قطاع البيئة في الاتفاق المعدّل خلال فترة التخطيط (٢٠١٠-٢٠١٥).

نون - حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية^(١٥)

٧٤- انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الأمم المتحدة لتحقيق الالتزام بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر بأبعاده الكثيرة وتعزيز السلم والأمن والمساواة بين الجنسين والتنمية البشرية المستدامة. وقد وقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين تُبذل جهود كثيرة لإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئ فريق في الحكومة الوطنية ليعمل كفرقة خاصة معنية بالأهداف الإنمائية للألفية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل وضع التقرير الأول للأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص هذه الولايات.

٧٥- ولا تزال الصلة بين حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية وستستمر تمثل تحدياً بالنسبة إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة كما هو الحال بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية. وفيما يخص هذه الولايات فإن الآلية العملية التي ستتم بها عملية الربط بينهما ليست واضحة ومفهومة بعد.

٧٦- وحقوق الإنسان بحكم تعريفها أوسع نطاقاً بصورة تختلف عن الأهداف الإنمائية للألفية التي تُعتبر أضيق كونها تركز في المقام الأول على المجالات الرئيسية للتنمية البشرية. وحقوق الإنسان عالمية وبالتالي تستهدف جميع البلدان. وبالمقابل فإن الأهداف الإنمائية للألفية موجهة في أغلبها إلى البلدان النامية. وبينما تكون حقوق الإنسان إلزامية ومُلزمة قانوناً من خلال عمليات التصديق على الاتفاقيات فإن الأهداف الإنمائية للألفية توصي بمجموعة من الأهداف الإنمائية الرئيسية مع غايات غير مُلزمة. ولا يوجد موعد نهائي محدد لحقوق الإنسان في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها يجب أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

٧٧- ومع ذلك فإن حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية مترابطة وتتشرك في قيم ومبادئ مشتركة، مثل تعزيز رفاه الإنسان واحترام كرامة الناس والتمكين والمشاركة والملكية الوطنية.

¹⁵ In September 2000, world leaders committed their nations to the Millennium Declaration (resolution 55/2) to uphold the principles of human dignity, equality and equity at the global level as well as the regional level. They also were committed to a new global partnership to reduce extreme poverty and settled out a series of time-bound targets that have become known as the Millennium Development Goals (MDGs). The MDGs are eight goals to be achieved by 2015 and are designed to: (1) eradicate extreme poverty and hunger; (2) achieve universal primary education; (3) promote gender equality and empower women; (4) reduce child mortality; (5) improve maternal health; (6) combat HIV/AIDS, malaria and other diseases; (7) ensure environmental sustainability; (8) develop a global partnership for development. The MDGs are broken down into 21 targets which, in turn, are measured by 60 indicators.

٧٨- وإضافة إلى ذلك دخلت ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتفاق أساسي ناظم لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى البلد من خلال خطة العمل البراجمية القطرية (٢٠٠٨-٢٠١٢) والذي وُقِعَ عليه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويلتمس البرنامج تيسير عملية تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية وتعزيز الروابط بخطة المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك للبرنامج ثلاثة مجالات نتائج استراتيجية وهي '١' الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ '٢' الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛ '٣' الإدارة البيئية والمستدامة.

٧٩- وبذلت جهود لمساعدة الحكومة الوطنية وحكومات الولايات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تنمية قدراتها من أجل التخطيط لعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع ميزانية لها وتنفيذها ورصدها^(١٦) من خلال: وضع الصيغة النهائية للتقرير الوطني الأول المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛ تنمية قدرات الإدارات/المكاتب والوكالات من أجل القيام بانتظام بجمع بيانات مفصلة وتحليلها ورصدها وتقديم تقارير عنها وهي بيانات تكشف عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية نحو إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الوطنية/وتلك المتعلقة بالولايات؛ وأخيراً تقديم المساعدة لإعداد أهداف إنمائية للألفية على أساس الخطة الاستراتيجية الوطنية (خطة التنمية الاستراتيجية) تكون مرتبطة باستراتيجيات قطاعية واعتمادات محددة في الميزانية من أجل ضمان تخصيص الموارد الضرورية للقطاعات المناسبة (مبادرة بناء القدرات من أجل الأهداف الإنمائية للألفية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مكتب الإحصاءات والميزانية والمساعدة الإنمائية الخارجية وإدارة اتفاق الارتباط الحر، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

رابعاً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات

ألف - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٨٠- منذ انضمام ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أُحرز تقدم ملحوظ نحو تحسين حماية حقوق المرأة. وقبل كل شيء، يكفل دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة عدم التمييز على أساس الجنس، وتظهر هذه الحماية الدستورية أيضاً في دساتير الولايات الأربع. وقد تطور أيضاً

¹⁶ Considerable efforts have been made in the area of Poverty Reduction and the MDGs through the project "Millennium Development Goals Capacity Building Initiative in FSM (2008-2011)", signed by the FSM Government and the United Nations Development Programme in May 2008. The project has been implemented by the Office of Statistics, Budget & Economic Management, Overseas Development Assistance & Compact Management (SBOC).

موقف الحكومة تجاه المرأة، فازداد عدد النساء اللواتي تتاح لهن فرص تولي المزيد من المناصب السياسية واتخاذ القرارات في الحكومة.

٨١- واعترافاً بمشاركة المرأة المتزايدة في الحكومة وأهمية اضطلاعها بدور فعال فيها، ينظر الكونغرس في الوقت الحالي في مشروع قانون تشريعي يرمي إلى اقتراح تعديل دستوري من أجل حجز مقاعد معينة للمرأة في الكونغرس. وإضافة إلى ذلك، أُقرَّ تشريع وطني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ يميز استحقاق إجازة الأمومة على الرغم من أنها تقتصر على الموظفين في الحكومة الوطنية. وتمنح ولاية كوسراي أيضاً استحقاقات إجازة الأمومة لموظفات الحكومة.

٨٢- ومن ناحية أخرى، تواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة مواجهة عدد من التحديات والقيود. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات ملموسة، يبدو أن هناك اعترافاً متزايداً بأن العنف ضد المرأة مصدر قلق في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقد أشارت التعليقات التي أُبدت أثناء المؤتمرات الأخيرة المعنية بالمرأة التي عُقدت في كوسراي وشوك إلى العنف المتزلي كقضية اجتماعية يكبر حجمها. ويقتضي تحديد ما إذا كان هذا القلق مجرد تصور أو حقيقة واقعة توفير بيانات وإحصاءات يمكن التحقق منها.

٨٣- وتواجه ولايات ميكرونيزيا الموحدة عقبات في جمع بيانات تتيح التحقق من ظاهرة العنف المتزلي ومن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوجه عام، ولا تعزى هذه العقبات إلى عدم رغبة الحكومة في ذلك، بل إلى عدد من العوامل، بما في ذلك القيود المالية. وهناك عامل آخر من بين هذه العوامل يتمثل في زيادة القدرات في مجال جمع بيانات تتعلق تحديداً بقضايا المرأة وتفسيرها والإبلاغ عنها.

٨٤- وقد سنت ولاية بوهنباي قانون العنف الأسري الذي يدخل حالياً في المرحلة التشريعية. غير أن صياغة تشريعات وسياسات اجتماعية محددة تتعلق بالمرأة يقتضي دراسة تحليلية شاملة ومركزة فيما يتعلق بالاستراتيجية التشريعية الأنسب اللازمة للوفاء بالتزامات ولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب الاتفاقية. وهذا مجال آخر تحتاج ولايات ميكرونيزيا الموحدة فيه إلى المساعدة من أجل إجراء تحسينات ذات شأن ولا سيما لأن ذلك يقتضي كمية ضخمة من الموارد التي تتاح حالياً لولايات ميكرونيزيا الموحدة بصورة محدودة للغاية.

٨٥- وتُدرِك ولايات ميكرونيزيا الموحدة أهمية تكثيف حملات الدعوة من أجل إذكاء الوعي بحقوق المرأة وبدورها في المجتمع.

باء - تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

٨٦- كما سبق شرحه في هذا التقرير، تتيح دساتير الحكومة الوطنية وحكومات الولايات تطبيقاً واسع النطاق لحماية حقوق الطفل. وفي مجال التعليم والصحة، هناك تدابير قانونية متعددة تهدف إلى حماية مصالح الأطفال ورفاههم، وعلى سبيل المثال التعليم الإلزامي.

٨٧- ومع ذلك توجد بعض الثغرات في القوانين المحلية حيث تقر ولايات ميكرونيزيا الموحدة بضرورة وإمكانية تحسينها، ولا سيما فيما يتعلق بالتبني فيما بين البلدان. وتصدر الملاحظة أنه لم تتخذ بعد تدابير تشريعية لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما ما يؤثر في حقوق الطفل.

٨٨- وعلى غرار التحديات الناشئة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يقتضي تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل جمع بيانات لأغراض التوثيق وإعداد التقارير، إضافة إلى إتاحة قاعدة لصياغة السياسات. ومن المتوخى إتاحة المزيد من مبادرات بناء القدرات والمساعدة على المستويين المحلي والدولي لكي تتمكن ولايات ميكرونيزيا الموحدة من تحقيق الأهداف والمثل العليا المحددة في اتفاقية حقوق الطفل.

جيم - العادات والتقاليد في ميكرونيزيا

٨٩- كثيراً ما يُشار إلى العادات والتقاليد كدافع يقف خلف شواغل حقوق الإنسان الملحوظة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ولذلك فهي تقتضي قدرًا من التوضيح في هذا التقرير. لدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة قيم وتقاليد ثقافية تعاقبت عليها أجيال كثيرة. وتنطوي هذه القيم على حماية الحياة البشرية وصون السلم والانسجام مع الطبيعة وهي متأصلة بعمق في ثقافة ميكرونيزيا. ولهذا الغرض فإن شرط التوجيه القضائي في دستور ميكرونيزيا الموحدة يمثل تذكرة واضحة للمحاكم، ومن ثم للحكومة لجعل القرارات متسقة مع عادات ميكرونيزيا وتقاليدها. المادة الحادية عشرة، الفرع ١١، دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٩٠- وتُصنف أسر ميكرونيزيا بأنها عبارة عن وحدات أسرية كبيرة يتمتع فيها الأزواج والأبناء بالحماية. ويُعتبر أي أذى أو إساءة بحق أحد أفراد الأسرة جريمة ضد الأسرة ككل وليس فقط ضد أحد أفرادها. واحترام المسنين متأصل كجزء من التقاليد الثقافية. ويمكن أن يُفرض عدم الاحترام إلى توبيخ على مستوى الأسرة.

٩١- ويعمل الأشخاص بنظام التسوية السلمية للتراعات على نطاق واسع ويحترمونه. وهذه الممارسة التقليدية أداة لصون السلم داخل الأسر والقبائل.

٩٢- ويشكل احترام السلطات جزءاً من التقاليد الثقافية. ويحظى الموظفون والمسؤولون المكلفون بإنفاذ القانون بالتقدير. وقد عولجت القضايا التي تنطوي على أعمال تعسفية وقعت في الماضي على أيدي موظفين عموميين إما بفرض عقوبات إدارية ضد المخالفين أو بأحكام قضائية لتعويض الضحايا.

٩٣- وتولي ثقافة ميكرونيزيا أهمية لدور المرأة في المجتمع. وتركز مجتمعات ميكرونيزيا على النظام الأمومي باستثناء عدد قليل من الجزر في كوسراي وبوهنباي وياب. وتُكتسب الهوية

واللقب والحق في الأراضي والميراث أو تُنقل إلى الأجيال المتعاقبة عن طريق النسب من جهة الأم. وهذا الأمر يمنح المرأة اعترافاً وأهمية خاصين في ثقافة ميكرونيزيا و يتيح لها ممارسة تأثيرها الكبير في شؤون المنزل. وعلى النحو المشار إليه سابقاً، يزداد عدد المناصب الهامة التي تشغلها المرأة في الحكومة.

دال - الاتصالات ووسائل الإعلام

٩٤- تُقر ولايات ميكرونيزيا الموحدة بدور وسائل الإعلام في بناء البلد وتمكين الشعب. ويتمتع الشعب بحرية التعبير والاتصال. وهناك محطات إذاعية عامة وخاصة ووسائل إعلام مطبوعة تعمل في البلد. ومع التكنولوجيا الحديثة أصبح عدد متزايد من الأفراد أكثر إلماماً وتمرساً بإمكانيات الوصول إلى شبكة الإنترنت حيث تجري مناقشات عامة تتعلق بمسائل تشمل الحكومة والمجتمع.

٩٥- وبدأت مؤخراً شركة اتصالات ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهي كيان مملوك للحكومة، توفير خدمة الإنترنت عالية السرعة في بوهنباي بفضل توصيل بالألياف البصرية. ويجري وضع خطط لتقديم خدمة إنترنت مماثلة للولايات الأخرى من أجل سدّ الثغرة الرقمية داخلياً وخارجياً.

هاء - تأثير تغير المناخ

٩٦- يُكرّس كمّ هائل من الوقت والموارد من أجل تخطيط وتنفيذ استراتيجيات تعطي معنى لسياسات ولايات ميكرونيزيا الموحدة إزاء البيئة. فالثقافات والتقاليد الغنية والمتنوعة للشعب تتعرض لخطر اندثارها نتيجة للممارسات الحديثة داخل البلد ولا سيما خارجه.

٩٧- ولم يؤثر تغير المناخ تأثيراً شديداً في حق الشعب في الحياة والغذاء والمياه والممتلكات ومستوى معيشة لائق وتقرير المصير فحسب بل أثر أيضاً في بقاء التراث والموروث الثقافي لميكرونيزيا. والظواهر الجوية الشديدة، وبيضاض المرجان، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، والتغيرات في حدوث الأمراض المنقولة هي من بين الآثار الملحوظة التي تُعزى إلى تغير المناخ. وقد كان لهذه الآثار تأثير كبير على الزراعة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة حيث تعاني الجزر المرجانية المنخفضة من تسرب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية وتدمير المحصول الغذائي الأساسي. وقد أصبحت النظم الإيكولوجية البرية والبحرية والهشة التي توفر اقتصاد الكفاف الأساسي عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وتعاني الأراضي التي تشهد شحاً أكثر من أي وقت مضى من التحات والانهيالات الأرضية والحرائق بسبب الجفاف. وينشأ نقص المياه الذي تعاني منه بصفة خاصة الجزر المرجانية المنخفضة عن زيادة حجم الجفاف والتغيرات في الأنماط المناخية.

٩٨- وقد أظهرت موجات المدّ البحري التي عرفتها الجزر في ولايات ميكرونيزيا الموحّدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تغيير أنماط الطقس. وقد فقد كثير من السكان منازلهم ومزارعهم بسبب غمر مياه البحر.

٩٩- وتتعترف ولايات ميكرونيزيا الموحّدة بمسؤوليتها الأساسية عن حماية حقوق مواطنيها وهي تتخذ بعض الخطوات للتصدي لتأثيرات تغيّر المناخ. وقد اعتمدت سياسات تتعلق بتغيّر المناخ في جميع أنحاء البلد من أجل توجيه القرارات الوطنية المتعلقة بهذه المسألة. وإضافة إلى ذلك وضعت سياسة عامة للأمن الغذائي وهي سياسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف سياسات تغيّر المناخ.

١٠٠- وتشجع ولايات ميكرونيزيا الموحّدة سكانها على إدراك مسألة تغيّر المناخ وآثاره على المجتمع والاقتصاد. وتشارك ولايات ميكرونيزيا الموحّدة في دعوة جميع الدول في العالم إلى تحمّل مسؤولية عالمية لتوفير حماية مُجدية لحقوق الإنسان. وسيعني غياب نهج منسق للتصدي لتغيّر المناخ استمرار انتهاك حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة مثل ولايات ميكرونيزيا الموحّدة.

١٠١- وقد شعر الناس الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية المنخفضة والهشة للجزر المرجانية لولايات ميكرونيزيا الموحّدة قبل غيرهم بآثار تغيّر المناخ وإن كانت أسبابه ناشئة عن العمليات الصناعية في البلدان التي تُعد مصدر انبعاثات الكربون.

واو - الإعاقة

١٠٢- تؤدي الممارسات العرفية والتقاليد القوية للأسرة الكبيرة دوراً هاماً في رعاية المعوقين من السكان. بيد أن الحكومة توفر أيضاً المساعدة من خلال برنامج مستمر مخصص تحديداً لتلبية الاحتياجات الخاصة للمعوقين.

١٠٣- وبموجب قانون التعليم الخاص الصادر في عام ١٩٩٣ لولايات ميكرونيزيا الموحّدة، تُقرّ ولايات ميكرونيزيا الموحّدة، بالتزامها بتوفير التعليم الخاص والخدمات الإضافية الضرورية للأطفال ذوي الإعاقة. وبرنامج التعليم الخاص مجاني للآباء، وهو تعليم مصمّم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفريدة من نوعها للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك التعليم الذي يجري في الصفوف والمنازل والمستشفيات والمؤسسات. ويشمل الأطفال ذوو الإعاقة، الأطفال منذ ولادتهم وحتى سن ٢١ عاماً، الذين يعتبرون مصابين بالتخلف العقلي والإعاقة السمعية والعاقة البصرية والاضطراب الانفعالي الشديد وغير ذلك من الإعاقات الصحية وحالات العجز التي تُعيق التعلّم وضُمّ المكفوفين أو إعاقات متعددة الذين يحتاجون إلى خدمات خاصة بسبب هذه الإعاقات.

١٠٤- وترغب ولايات ميكرونيزيا الموحّدة في مواصلة بناء القدرات المحلية لكي تحدد بفعالية الاحتياجات والإمكانيات والاستراتيجيات الخاصة اللازمة لمعالجة قضايا الإعاقة. ويستخدم برنامج التعليم الخاص مهارات متخصصة وتقنية بدرجة عالية وهي غير متاحة محلياً. وتشكّل التكلفة المتزايدة للاستعانة بمصادر خارجية لمعظم الخدمات المتخصصة المطلوبة من أجل دعم البرنامج عاملاً حاسماً من شأنه أن يعوّق قدرة الحكومة على التصدي بشكل كامل للشواغل المتعلقة بالإعاقة.

١٠٥- ويحتاج الشركاء غير الحكوميين لولايات ميكرونيزيا الموحّدة أيضاً إلى تمكينهم من أجل مساعدة الحكومة فيما تبذله من جهود نحو إيجاد حلول اجتماعية وثقافية وقانونية تلي رغبات الأشخاص ذوي الإعاقة وتطلعاتهم ومصالحهم، بما في ذلك دعم سبل المعيشة والبنى التحتية.

زاي - خدمات دعم الصحة وهيكلها الأساسية

١٠٦- تمثّل الصحة خدمة أساسية مطلوبة بموجب الدستور كحق من الحقوق. وتؤدي حكومات الولايات دوراً أساسياً في تقديم الصحة إلى الجمهور بمساعدة الحكومة الوطنية والاسترشاد بسياساتها. ويعمل كثير من الأجانب في المهن الطبية في ولايات ميكرونيزيا الموحّدة كونها في مرحلة بناء القدرات في مجال القوة العاملة المحلية. ولذلك تظل التكلفة ضغطاً شديداً على الموارد المالية المثقلة بالفعل في البلد. ويلزم المزيد من المرافق الصحية، مثل المستشفيات والتجهيزات والمستوصفات من أجل تلبية احتياجات السكان على النحو الملائم.

حاء - التعليم

١٠٧- تنظر الحكومة إلى التعليم على أنه استثمار حاسم في القدرات والموارد البشرية لكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من حيث تحسين المناهج الدراسية، وذلك عن طريق إدراج مسائل ذات صلة على المستوى الاجتماعي كالبينة وتغيّر المناخ والأمن الغذائي وحقوق الإنسان والمساءلة والشفافية تجاه الجمهور.

١٠٨- ولا تزال ولايات ميكرونيزيا الموحّدة تبذل قصارها من أجل توحيد نوعية المدرسين، ولا سيما لأن نحو ٣٥ في المائة من المدرسين يفتقرون إلى شهادات مناسبة. والحاجة الملحة المماثلة التي تواجهها ولايات ميكرونيزيا الموحّدة هي تحسين المرافق والتجهيزات التعليمية، بما في ذلك تحديث لوازم التدريس والكتب المدرسية والمختبرات.

١٠٩- وتحتاج ولايات ميكرونيزيا الموحّدة إلى التصدي للقضايا الاجتماعية التي تؤثر في الغالب على الطلاب والشباب، مثل الحمل في سن المراهقة وتناول الكحول والمخدرات

والتغيب عن المدرسة. ولا توجد معلومات تُبين أن هذه القضايا قد أخذت حجماً كبيراً لكن الحكومة مع ذلك ستأخذها في الحسبان كاستراتيجية وقائية إن لم تكن علاجية.

طاء - البطالة

١١٠- لا توجد إحصاءات حديثة عن البطالة باستثناء تعداد عام ٢٠٠٠ الذي أظهر أن معدل البطالة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة يبلغ ٢٢ في المائة وقد ارتفع من نسبة ١٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤. وبلغت أعلى نسبة للبطالة ٣٤ في المائة في شوك تليها كوسراي بنسبة ١٧ في المائة وبوهناي بنسبة ١٢ في المائة وأقل معدل للبطالة هو ٤ في المائة في ياب.

١١١- وتفرض فرص التوظيف المحدودة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة قيوداً على تعزيز حقوق الأشخاص في الحياة والحرية والملكية. ولا بد من توظيف الاستثمارات الأجنبية وتحسين الظروف الاقتصادية من أجل ازدهار فرص العمل. وينبغي تطوير الصناعة التحويلية التي تكمل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وهي مصائد الأسماك والسياحة والزراعة.

خامساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات

١١٢- ستبقى ولايات ميكرونيزيا الموحدة ناشطة في مجتمع الدول والمحافل الدولية كشريك في الدعوة إلى قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تؤثر في رفاه شعبها تأثيراً كبيراً.

١١٣- وتعزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تقوم باستعراض لالتزاماتها الدولية الحالية بموجب مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان. ويلزم لكثير من هذه الصكوك الدولية أن يقوم الكونغرس بصياغة مزيد من التشريعات الوطنية بشأنها وإقرارها. وبعض التشريعات المطلوبة في مجال البيئة والصحة والشؤون الاجتماعية هي حالياً في مرحلة الصياغة.

١١٤- وتسعى ولايات ميكرونيزيا الموحدة جاهدة إلى النظر في الاتفاقيات الدولية الأساسية من أجل مواصلة حماية حقوق الإنسان وذلك لاحتمال الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والتصديق عليها مع مراعاة أن هذه الاتفاقيات قد تتطلب تخصيص موارد للامتثال للمعايير الواردة فيها.

١١٥- وستتخذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة الخطوات المناسبة أيضاً لإحراز تقدم في عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية الذي وقّعت عليه في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة الذي وقّعت عليه في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢.

سادساً - الطلبات الموجهة إلى المجتمع الدولي

١١٦- لا يوجد لدى ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكالة مستقلة لحقوق الإنسان أو أمين مظالم ليدافع عن قضايا حقوق الإنسان ومصالحها في إطار الهيكل التنظيمي الحالي. وبموجب أمر تنفيذي، كُلفت وزارة العدل بإنفاذ قوانين وطنية، بما في ذلك حماية الحقوق المدنية. وتتمثل الولاية الأخرى للوزارة أيضاً في تمثيل الحكومة الوطنية في جميع الإجراءات والدعاوى المدنية. لذا فإن التضارب المحتمل في واجبات وزارة العدل نتيجة هذا الدور يجعل من الضروري إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان.

١١٧- وعلى الرغم من الحاجة إلى إنشاء وكالة وطنية لحقوق الإنسان، تواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة كفاحها وسعيها وسط تحديات الوضع الاقتصادي، رغبة منها في إحراز تقدم ملموس في جوانب عديدة من استراتيجيتها للتنمية الوطنية. وولايات ميكرونيزيا الموحدة إذ تضع في اعتبارها القيود الشديدة على الإمكانيات المالية والاقتصادية، فإنها تسعى جاهدة إلى بناء القدرات من أجل النهوض بالقيم الأساسية لحقوق الإنسان.

١١٨- وتدعو ولايات ميكرونيزيا الموحدة شركاءها الإنمائيين الدوليين ومجتمع الدول بوجه عام إلى النظر في توفير الشراكة أو المساعدة فيما يتعلق بالمجالات التالية:

- (أ) إنشاء هيئة لحقوق الإنسان من شأنها تيسير الدعوة إلى حقوق الإنسان وإجراء الإصلاحات اللازمة واتخاذ المبادرات على مستوى الحكومة والمجتمع على حد سواء؛
- (ب) تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة لتخفيف القيود التي تواجهها فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل عن طريق إجراء إصلاحات تشريعية وسياساتية؛
- (ج) النهوض بالسياسات والمبادرات العالمية المتعلقة بتغير المناخ للتخفيف على الأقل من الآثار الشديدة لتغير المناخ في حياة الناس وممتلكاتهم وتطلعاتهم الإنمائية.